

هل يؤدي الواقع اللبناني المأزوم إلى نفس الطائف؟

■ هتاف دهام

رئيس الحكومة أو اعتكافه. وأمام ذلك تقرّ القوى السياسية في 8 آذار ضمناً بأن زمن الطائف قد ولى، وحقن الوقت إما لتعديله أو تطويره. يتراق ذلك مع دعوات غربية لتعديل النظام، فالولايات المتحدة أعطت هامش المناورة في التحرك لفرنسا التي طرحت منذ ثلاث سنوات على الإيرانيين تغيير النظام اللبناني الذي لم يعد يتلاءم مع الوضع الحالي، إلا أن الإيرانيين سحبوا يدهم من الطرح لأن الأوضاع لا تسمح بأن يطرح الأمر من قبل حزب الله، فيما رفض السعوديون رفضاً قاطعاً ضرب الطائف وجردوا تمسكهم بتطبيق ما يمكن تطبيقه منه، في حين أن السوريين المنشغلين بالأزمة السورية يرفضون الصيغة الحالية وفقاً لتطبيق تيار المستقبل.

وفي ظل هذه المعمعة السياسية، تكثرت الدعوات إلى ضرورة عقد مؤتمر تأسيسي لإعادة بناء الدولة، إلا أن أي مؤتمر تأسيسي أو عقد اجتماعي لا يحصل إلا استناداً إلى معطيات دولية واقليمية، فأي اتفاق جديد على غرار الطائف والدوحة لا يمكن أن يبصر النور من دون غطاء عربي واقليمي. فالأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله عاد وسحب طرح العقد التأسيسي الجديد وأدأ الفتنة، بعدما قامت الدنيا ولم تقعد، وترويج ادعاءات لا أساس لها والقول إنه ينبغي الوصول إلى المثالية من وراء المؤتمر التأسيسي.

كذلك البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي الذي لم يعد يطالب بالعقد الاجتماعي الجديد الذي دعا إليه وربطه بشعاره «شركة ومحبة».

وعلى ضوء التطورات الحاصلة في المنطقة، من المؤكد أن أي مؤتمر تأسيسي - إن حصل - لن يبصر النور قبل العام المقبل، بانتظار أن يتضح المشهد الاقليمي، فالتطورات الأمنية لم تعد محصورة بسورية، بل امتدت مع زحف «داعش» لتصل الى العراق، وصولاً لما يجري في غزة، واليمن من تطورات.

يختلف المؤتمر التأسيسي اختلافاً جذرياً عن اتفاق الدوحة، فموازين القوى الاقليمية التي سيبنى على أساسها هذا العقد التأسيسي، تختلف عن موازين عام 2008 التي لم تكن تسمح بأن يخرج فريق 8 آذار بأكثر من ثلث مقعد، الذي رغم كل شيء استطاع تصويب بعض الأداء في تطبيق الطائف، وقيد رئيس الحكومة في مجلس الوزراء.

ولما كان لبنان يشهد تعطيلاً للمجلس النيابي ومجلس الوزراء بفعل سياسة فريق 14 آذار والشغور في سدة الرئاسة، فإن فريق 8 آذار والتيار الوطني الحر لن يضحيا بست سنوات جديدة للإتيان برئيس أنصاف الحلول في ظل الزلازل التي تحيط بنا في المنطقة والتعاونيين الأمنية التي ليست بعيدة عن لبنان.

يريد التيار الوطني الحر رئيس جمهورية قوياً يحاكي رئيس مجلس نواب قوياً ورئيس حكومة قوياً. لا ينادي هذا التيار بتغيير اتفاق الطائف ولا بتعديل الصلاحيات كما أكد الوزير السابق سليم جريصاتي، خصوصاً إذا تمّ التوافق على هذه المعادلة مع الشركاء في الوطن، إلا أنه في الوقت عينه يحذر من «تداعيات انتهاك حقوق المسيحيين التي من شأنها أن تغلق باب الطائف، وتفتح باب المؤتمر التأسيسي على مصراعه».

أثار رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون في مبادرته الرئاسية والنيابية القائمة على انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب على مرحلتين، الأولى مسيحية والثانية وطنية عامة، وإقرار قانون انتخاب يحقق المناصفة الحقيقية، والذي لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال انتخاب كل طائفة لنوابها، زوبعة من الردود التي بيّنت أن أصحابها أرادوا إظهار المبادرة وكأنها سعي إلى نفس اتفاق الطائف وتغيير النظام، فجردوا معارضتهم انتخاب رئيس تكثرت التغيير والإصلاح رئيساً للجمهورية، وللتصويت على القانون الارثوذكسي ولتعديل اتفاق الطائف.

لم يأت عون على ذكر تعديل الطائف، فهو دعا إلى تنفيذ هذا الاتفاق بما فيه الشراكة والمناصفة والميثاقية والإنماء المتوازن واللامركزية الإدارية وسواها، ووجه الدعوة لذلك بعد التعطيل المقنّع الذي مارسه تيار المستقبل لانتخابات رئاسة الجمهورية، جعل سمير جعجع رئيس حزب القوات يستمرّ بترشحه للانتخابات الرئاسية، وجعل التيار الوطني الحر ينتظر تأييداً من شريكه في الوطن تيار المستقبل.

لن يقبل التيار الأزرق بنسف اتفاق الطائف، لأن من شأن ذلك إضعاف ما يُسمّى «موقع» الطائف السنيّة، في الدولة والتوازنات الوطنية، ولذلك لن يتنازل عن المكتسبات التي منحها إياها هذا الاتفاق، خصوصاً أن عدم تطبيقه كاملاً وضع تيار المستقبل فوق الريح، وجعل الطائف الحكومة يمارس عن غير وجه حق بعض الصلاحيات التي سُحبت من رئيس الجمهورية وأُنيط مجلس الوزراء مجتمعاً.

ولما كان اتفاق الطائف قد أعاد النظر بالنظام الذي كرسه تأسيس دولة لبنان الكبير من نفوذ للمسيحيين على حساب المسلمين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم همّشيين، فإن الطائف انتزع من المسيحيين الكثير من امتيازاتهم ومكاسبهم، كنوع من المقايضة في مقابل توفير الطمانينة للمسيحيين، لكن الممارسة الفعلية لم تؤمّن المناصفة العادلة كما نص عليها الاتفاق.

في قلب الطائف بذور تفجيرها، فعندما نصّر على ضرورة أن تُجرى الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، براعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، زرع لغماً للمسيحيين الذين لا يتواجدون كأكثريّة في جميع المحافظات باستثناء محافظة جبل لبنان. لم تكن مساوئ اتفاق الطائف ظاهرة إلى العلن قبل عام 2005، إلا أنها سلطت مع ترؤس الرئيس فؤاد السنيورة للحكومة في 30 حزيران 2005 واستغلاله هذا المنصب لتحقيق مكاسب لا تمت إلى مصالح لبنان بصلّة، ليضع بذلك اتفاق الطائف، ويجعله غير قابل للاستمرار والحياة.

لا موازنة في لبنان منذ عام 2005، ولما كان العمل الاساسي للمجلس النيابي إصدار قانون الموازنة العامة كل عام، إلا أن اللبنانيين لم يروا أي موازنة حتى اليوم بفعل سياسة السنيورة التي كشفت المستور في الطائف. سمح هذا الاتفاق بتعطيل المؤسسات الدستورية وسلّها وفي طليعتها السلطة التشريعية لمجرّد استقالة

الخلافات السياسية تعلو فوق صوت متعاقدي «البنانية» ومجلس الوزراء يفشل مجدداً في ملف الجامعة ويختار الترحيل



(تموز)

... والاساتذة خلال الاعتصام في وسط بيروت



قري وحكيم وبوصعب خلال جلسة مجلس الوزراء في السراي

محتنهم وحض الأسرة الدولية للتدخل الفوري لوقف آلة القتل «الإسرائيلية»، ثم انتقل المجلس إلى البحث في المواضيع الواردة على جدول الأعمال أو المطروحة خلال الجلسة واتخذ بصددها القرارات المناسبة».

ولفت جريج إلى أن مجلس الوزراء وافق «على طلب وزارة المال بنقل اعتمادات من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنتها لعام 2014 لزوم المديرية العامة للشؤون العقارية، كما وافق على طلب وزارة شؤون التنمية الإدارية تفويض هيئة أوجيهو لاستضافة مركز معلومات رديف لوكالة الحكومة الإلكترونية، وعلى اتفاقية هبة بين مفوضية المجموعة الأوروبية خاصة بتمويل مشروع دعم قطاع الأمن في لبنان من أجل تعزيز الاستقرار واللعمة الوطنية، وعلى مشروع قانون بزيادة مساهمة لبنان في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء، وعلى تكليف وزارة الطاقة والمياه إعداد جدولة لمعالجة مشكلة فياضانات الأنهر والسيول وعرضها على مجلس الوزراء».

وسيسمك البحث في سائر بنود جدول الأعمال في الجلسة المقبلة، التي ستعقد مبدئياً يوم الخميس المقبل. ورداً على سؤال عن ملف الجامعة اللبنانية أجاب: «إن هذا الموضوع أخذ حيزاً من النقاش، رغم أن هناك توافقاً حول الكثير من البنود المتعلقة به، وتمّ التوافق على تجايله إلى الجلسة المقبلة». وفي ما يخصّ ملف رواتب الموظفين قال: «لقد أبدى وزير المال وجهة نظره، وقال إنه يحتاج إلى سند قانوني يقرّ في مجلس النواب، وتمت مناقشة الموضوع ولم يتخذ أي قرار في صده».

محتنهم وحض الأسرة الدولية للتدخل الفوري لوقف آلة القتل «الإسرائيلية»، ثم انتقل المجلس إلى البحث في المواضيع الواردة على جدول الأعمال أو المطروحة خلال الجلسة واتخذ بصددها القرارات المناسبة».

ولفت جريج إلى أن مجلس الوزراء وافق «على طلب وزارة المال بنقل اعتمادات من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنتها لعام 2014 لزوم المديرية العامة للشؤون العقارية، كما وافق على طلب وزارة شؤون التنمية الإدارية تفويض هيئة أوجيهو لاستضافة مركز معلومات رديف لوكالة الحكومة الإلكترونية، وعلى اتفاقية هبة بين مفوضية المجموعة الأوروبية خاصة بتمويل مشروع دعم قطاع الأمن في لبنان من أجل تعزيز الاستقرار واللعمة الوطنية، وعلى مشروع قانون بزيادة مساهمة لبنان في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء، وعلى تكليف وزارة الطاقة والمياه إعداد جدولة لمعالجة مشكلة فياضانات الأنهر والسيول وعرضها على مجلس الوزراء».

وسيسمك البحث في سائر بنود جدول الأعمال في الجلسة المقبلة، التي ستعقد مبدئياً يوم الخميس المقبل. ورداً على سؤال عن ملف الجامعة اللبنانية أجاب: «إن هذا الموضوع أخذ حيزاً من النقاش، رغم أن هناك توافقاً حول الكثير من البنود المتعلقة به، وتمّ التوافق على تجايله إلى الجلسة المقبلة». وفي ما يخصّ ملف رواتب الموظفين قال: «لقد أبدى وزير المال وجهة نظره، وقال إنه يحتاج إلى سند قانوني يقرّ في مجلس النواب، وتمت مناقشة الموضوع ولم يتخذ أي قرار في صده».

بوصعب: الخلاف يكمن في ملفّ العمادة

وتزامناً مع انعقاد الجلسة، واصل الاساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية تحركهم، وفضلاً اعتصاماً قبل ظهر أمس في ساحة رياض الصلح للمطالبة بإقرار ملف التفرغ. وحضر وزير التربية الياس بوصعب أثناء الاعتصام، واطلع الاساتذة على مشروع المرسوم الذي رفعه إلى مجلس الوزراء

بركات زار قاسم: الحركات الإرهابية تعمل لإدخال لبنان في حرب أهلية

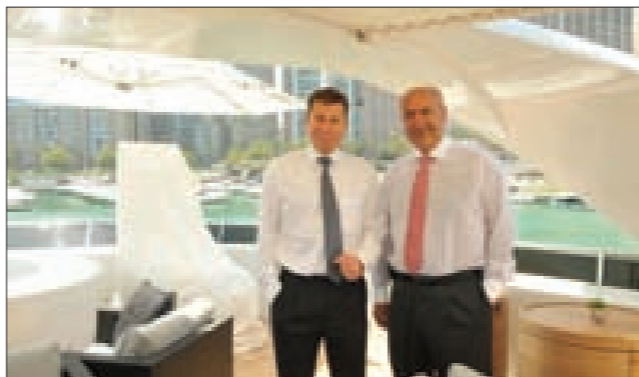
زار الأمين العام للحزب «الديموقراطي اللبناني» وليد بركات، نائب الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم، في حضور عضو المجلس السياسي في الحزب علي الضاهر.

ولفت بركات إلى أن اللقاء كان مناسبة للبحث «في التطورات العامة في المنطقة في ظل العدوان «الإسرائيلي» على فلسطين والتصدي البطولي للمقاومة الفلسطينية لهذا العدوان الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، في ظل صمت دولي مريب وتواطؤ عربي يعكس في شكل واضح العجز الفروط لهذه الأنظمة العربية المنشغلة في التآمر على سورية ومحاولاتها الفاشلة لتدمير هجومات القوة فيها، والعمل المتواصل لإحداث حرب اهلية في العراق تمهيدا لتقسيمه»، وأضاف: «نظرنا أيضاً إلى التطورات اللبنانية في ظل التهديدات الإرهابية لهذا الفكر التكفيري الإجرامي الداعشي الذي يهدف إلى ضرب الاستقرار والسلم الأهلي في لبنان، وخصوصاً أن هذه التهديدات طاولت قيادات لبنانية سياسية وأمنية، في طليعتها الجيش والأمن العام وقوى الأمن الداخلي ودور العبادة، مما يؤكد أن الهدف الاساسي لهذه الحركات الإرهابية هو استباحة لبنان كله وإعادة إنتاج الفوضى فيه تمهيدا لإخاله في أتون الحرب الأهلية».

ونوّه بركات «بالجهود التي تبذلها المؤسسات الأمنية لمواجهة هذه الهجمة الإرهابية وتحقيقها إنجازات مميزة في كشف هذه الشبكات الإرهابية والحد من مخاطرها على المجتمع اللبناني».

ودعا إلى «الوقوف إلى جانب الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام لحماية لبنان من هؤلاء الإرهابيين». وأسف: «للحملات المفرضة لبعض القوى السياسية التي تستهدف المؤسسات الأمنية، وكأنها تريد من خلال مواقفها تبرير أعمال هذه الحركات الإرهابية وإيجاد بيئة حاضنة لها، علماً أن الشعب اللبناني بكل مكوناته الوطنية والطائفية والمذهبية يبذل هذا الفكر التكفيري والإرهابي». وأكد بركات «أن مشاركة المقاومة في معركة القلمون حمت لبنان وحافظت على استقراره وحالت دون تحويل بعض المناطق اللبنانية إلى إمارات داعشية، ولولا هذه المشاركة لنصّبت داعش أميراً لها على سوليدير وعلى مدن ومناطق لبنانية».

مخزومي التقى فليتشر: لدعم لبنان في مواجهة الإرهاب



مخزومي وفليتشر

دعا رئيس منتدى الحوار الوطني فؤاد مخزومي الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى «الضغط على «إسرائيل» لوقف العدوان على قطاع غزة»، لافتاً إلى «أن دماء الضحايا من الأطفال والمدنيين يجب أن تدفع المجتمع الدولي ليس لوقف العدوان فحسب، بل العمل لرفع الحصار عن القطاع، وبذل الجهود من أجل وضع حد للاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية». وخلال لقائه أمس، السفير البريطاني في لبنان طوم فليتشر، شكر مخزومي لثمن على «موقفه الداعم لاستقرار لبنان والحفاظ على أمنه وإنجاز استحقاقاته الدستورية»، داعياً إلى «دعم الحكومة اللبنانية والمساعدة في تدعيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبنان بكل السبل الممكنة وكذلك دعم الجيش والقوى الأمنية والعمل على تعزيز قدراتها، خصوصاً في مكافحة الإرهاب في ظل الأخطار التي تتهدد المنطقة في سورية والعراق».

فضل الله: لمواجهة التطرف بالتسامح والاعتدال

كما التقى السيد فضل الله وفداً من «منتدى البحرين لحقوق الإنسان» برئاسة يوسف ربيع، الذي وضعه في آخر تطورات الأوضاع في البحرين، وما يتعرض له الشعب البحريني والمعترض من مضايقات، وأخرها ما حصل على خلفية الاجتماع بشخصيات غربية». وأشار ربيع إلى «أنّ مستشار وزارة الخارجية الاميريكي، اجتمع بالعديد من الشخصيات التي تمثل مكونات سياسية متعددة في البحرين، ولكن السلطات ركزت على مضايقة جمعية الوفاق ورئيسها الشيخ علي سلمان».

وأكد أن المشكلة في البحرين «أن تدخل طريق الحل، إلا عبر الحوار السياسي الجدي، بعيداً عن الممارسات السلبية التي تباطل وتطاول بالشعب، داعياً السلطات إلى «اختصار المسافة بالحوار والتفاهم مع كل مكونات الشعب».

استقبل العلامة السيد علي فضل الله النائب السابق اسماعيل سكرية ويحث معه في الأوضاع العامة، وتمّ التطرق إلى «ملف الدواء والاستشفاء ومعاونة اللبنانيين في هذا الملف وتداعياته وخصوصاً في المرحلة الراهنة». ثم استقبل رئيس مؤسسة الشيخ محمد كتعان الشيخ أحمد كتعان، وتمّ «التداول في سبل حماية الواقع اللبناني عموماً والإسلامي خصوصاً من تداعيات ما يجري في المنطقة».

وشدّد فضل الله خلال اللقاء على «دور العلماء في حماية مسيرة الوحدة الإسلامية مما تتعرض له في هذه الأيام، لا سيما في ظل تصاعد موجات العنف في المنطقة، وسعي أعداء الأمة الدائم إلى تحويل الخلافات السياسية إلى صراعات مذهبية»، داعياً إلى «أن يرتفع صوت الاعتدال والتسامح في مقابل أصوات التطرف المتصاعدة».

نور على السور

سهرة شبابية في رحاب الشهر الفضيل

أحلى الذكر

الجمعة 9:30 مساءً

موجات الإذاعة

92,3 91,9 91,7

www.alnour.com.lb

إذاعة النور

نور على السور

موعد مع السلية والربح والفائدة

المجازف

مسابقة اسبوعية

السبت و الأحد 5:10 ب.ظ

مخزومي وفليتشر

دعا رئيس منتدى الحوار الوطني فؤاد مخزومي الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى «الضغط على «إسرائيل» لوقف العدوان على قطاع غزة»، لافتاً إلى «أن دماء الضحايا من الأطفال والمدنيين يجب أن تدفع المجتمع الدولي ليس لوقف العدوان فحسب، بل العمل لرفع الحصار عن القطاع، وبذل الجهود من أجل وضع حد للاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية». وخلال لقائه أمس، السفير البريطاني في لبنان طوم فليتشر، شكر مخزومي لثمن على «موقفه الداعم لاستقرار لبنان والحفاظ على أمنه وإنجاز استحقاقاته الدستورية»، داعياً إلى «دعم الحكومة اللبنانية والمساعدة في تدعيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبنان بكل السبل الممكنة وكذلك دعم الجيش والقوى الأمنية والعمل على تعزيز قدراتها، خصوصاً في مكافحة الإرهاب في ظل الأخطار التي تتهدد المنطقة في سورية والعراق».

موجات الإذاعة

92,3 91,9 91,7

www.alnour.com.lb

إذاعة النور